

يُحظر نشره قبل الساعة 14:00 بتوقيت وسط أوروبا (الساعة 12:00 بتوقيت غرينيتش) من صبيحة يوم 19 يوليو/تموز  
2011.

رقم الوثيقة: PRE01/351/2011

## إيطاليا: لم تتحقق العدالة بعد مرور 10 سنوات على قمة مجموعة الثماني في جنوا

قالت منظمة العفو الدولية اليوم لدى دعوتها إيطاليا إلى تعزيز التدابير ضد استخدام القوة التعسفي والمسيء من قبل الشرطة، إنه بعد مرور عشر سنوات على المظاهرات المناوئة لقمة مجموعة الثماني في جنوا، لم تجر تحقيقات أو محاكمات تُذكر، ولم تُصدر السلطات الإيطالية إدانة علنية لإساءة معاملة المحتجين، ولم تعتذر عنها.

وقال نيكولا داكويرث، مدير برنامج أوروبا ووسط آسيا في منظمة العفو الدولية: "إن الضحايا وعائلاتهم يستحقون اعتذاراً."

وأضاف يقول: "لم تُجر إيطاليا تحقيقاً وافياً وفعالاً في عملية حفظ الأمن في مظاهرات يوليو/تموز 2001. ونتيجة لذلك، فإن الوحشية التي استُخدمت في شوارع جنوا قد مرّت بلا عقاب تقريباً بعد مرور عشر سنوات."

وكان أكثر من 200,000 شخص قد شاركوا في مظاهرات مناهضة للعملة في جنوا خلال قمة مجموعة الثماني عام 2001.

وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من المتظاهرين احتجّت بطريقة سلمية، فإن بعض المظاهرات انطوى على أعمال عنف، مما أسفر عن وقوع خسائر بشرية كبيرة وأضرار واسعة في الممتلكات.

وقبل انتهاء مؤتمر القمة، كان المتظاهر كارلو جوليانى قد أُردى برصاص أحد الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وجرّح عدة مئات من الأشخاص في مصادمات مع الشرطة.

ويُظهر قدر كبير من الأدلة أنه أُسيئت معاملة المحتجين من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين خلال مظاهرات الشوارع وفي مدرسة أرماندو دياز، التي استُخدمت كمنامة، وفي مركز الاعتقال المؤقت بولزانيتو. ومع مرور السنين، رحبت منظمة العفو الدولية بافتتاح المحاكمات بشأن إساءة معاملة المحتجين في مدرسة أرماندو دياز والثكنات العسكرية في بولزانيتو.

بيد أنه نظراً لأن القوانين المحلية الإيطالية لا تعتبر التعذيب جريمة، فإنه لم يتم توجيه تهمة ارتكاب هذه الجريمة إلى أفراد الشرطة الذين ربما قاموا بتعذيب المحتجين. وعلاوة على ذلك، فإن المقاضاة على العديد من الجرائم الجنائية التي أُتهم أفراد الشرطة بارتكابها كانت قد انتهت بالتقادم، مما يؤدي إلى إفلاتهم من العقاب.

كما عجزت السلطات الإيطالية عن إنشاء آليات فعالة لمنع استخدام القوة على أيدي الشرطة بشكل تعسفي ومسيء. كما أنها لم تعتمد تدابير ملموسة لضمان التحقيق مع جميع الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين الذين يُشتبه في أنهم مارسوا التعذيب واستخدموا القوة المفرطة وارتكبوا انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ومقاضاتهم.

وقال نيكولا داكويرث إنه "منذ قمة جنوا في عام 2001، شهدت إيطاليا عشر سنوات طويلة من الفشل في إخضاع الشرطة وقوات الأمن الداخلي التابعة لها للمساءلة أمام القانون عن الجرائم التي ارتكبت ضد المحتجين."

كما أن إيطاليا لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ولم تنشئ آلية وطنية وقائية ومستقلة لمنع التعذيب وإساءة المعاملة على المستوى المحلي.

وخلص نيكولا داكويرث إلى القول: "إن السلطات الإيطالية يجب أن تجري مراجعة فورية لممارساتها الخاصة بحفظ الأمن، وأن تكفل تزويد موظفيها بالمعدات غير المؤذية وتدريبهم على عدم استخدام القوة والأسلحة النارية إلا كملجأ أخير."